

المؤسسة العامة للطرق والجسور ما بعد عام 90م وحتى الآن..

أوجاعها تئن بعد تدميرها المنهج وسحب البساط من تحت أقدامها

مدير مركز صيانة طرق عدن: أصبح عمل المؤسسة كالمقاول بسبب تدخل بعض الجهات في مهامنا



مديونية المؤسسة لدى الغير تصل إلى 500 مليون ريال لم تدفع حتى الآن

كلفة الصيانة الطارئة للطريق البحري 90 مليون ريال وكلفة أعمال المطار المرحلة الأولى 10 ملايين ريال والمرحلة الثانية 40 مليون ريال وكلفة أعمال مشروع إعادة تأهيل الطريق من جولة القلوعة إلى جولة الشيخ إسحاق 56 مليون ريال.

وأكد المهندس الجناحي أن التحديات التي تواجه أعمال المؤسسة هي استمرار طفق المجاري بالإضافة إلى إعاقة بعض المرافق الخدمية المتمثل بتأخير أعمالها للخطوط الأرضية وأيضاً التأخير في صرف مستحقات الأعمال في بعض المديرية وأيضاً ارتفاع أسعار المشتقات النفطية مثل الديزل والدايمر الذي يباع لنا بسعر السوق فالحكومة كانت سابقاً تقدم لنا الديزل بالسعر الحكومي وبالأجل واليوم يتم الشراء من السوق حيث وصل سعر الطن من الدامر إلى 570 دولار دون ضرائب وكذا ارتفاع أسعار قطع غيار الآليات والمعدات الثقيلة ناهيك عن عدم توفرها في الأسواق.

نفذنا مشاريع بالمديرية فيما أضاف مدير المشاريع المهندس أحمد سعيد الجناحي بأن «المؤسسة نفذت عدداً من المشاريع في ترميم شوارع رئيسية وفرعية في مختلف مديريات عدن وهناك مشاريع كانت يتمويل من المجالس المحلية في المديرية، كما نفذت المؤسسة الصيانة الطارئة لمطار عدن الدولي وهو بمرحلتين المرحلة الأولى ترميم المدرج والمرحلة الثانية مداخل المطار وكذا القيام بالصيانة الطارئة للطريق البحري».

تكلفة المشاريع وأوضح المهندس أحمد الجناحي أن كلفة الأعمال المنفذة بمديرية الشيخ عثمان بلغت 34 مليون ريال والآن يجري العمل بالعقد (3) بـ 51 مليون ريال، وفي مديرية صيرة بلغت كلفة المشاريع 62 مليون و865 ألف ريال وهناك مشروع تحت التنفيذ (الحيدري- ظمران) بمبلغ 101 مليون ريال بمديرية المنصورة، فيما بلغت

نعمل بدون موازنة مالية وطالب محمد القزيفي دولة رئيس الوزراء بالحكومة الشرعية بـ إيجاد موازنة مالية للمؤسسة العامة للطرق والجسور ودعمها بمعدات وآليات حتى تقوم بتنفيذ أعمالها في كل الطرق الأكثر احتياجاً لإصلاحها وصيانتها. كما نطالب بإعطاء المؤسسة مشاريع الطرق فلديها مهندسون وكوادر ماهرة بدلاً من أعمال الترفيعات. كما نطالب بالنظر فيما يتعلق بتثبيت العمال المتعاقدين بالمؤسسة وعددهم يتجاوز 80 عاملاً وعاملة بعضهم وصلت خدمتهم لأكثر من 20 عاماً وبراتب ضئيلة جداً».

وكشف القزيفي بأن «هناك مديونية كاستحقاقات للمؤسسة العامة للطرق والجسور لدى الغير لم تسدد فهناك مبلغ وقدره 300 مليون ريال لدى صندوق صيانة الطرق (أعمال قديمة) لم يسدد حتى الآن وهناك جهات أخرى لم تسدد مديونيتها».

المطلوب..

«الأمناء» التقت مدير مركز صيانة عدن في المؤسسة محمد عبدالله القزيفي ليحدثنا عن أوضاع المؤسسة، حيث قال: «كنا سابقاً بالمؤسسة نقوم بصيانة الطرق لكل شوارع عدن والأن للأسف أصبحت مهامنا إزالة الرمال المتحركة أو المتراكمة في الطرق مثل طريق أبين وعمران والمخا، وهذه ليست مهام الصيانة. وكما قلت مهامنا صيانة الطرق وتقديم التقارير والدراسات والتصاميم عن أحوال الطرق المتهاكلة. وبأمانة أقولها: المؤسسة العامة للطرق والجسور بعد عام 1990م تم استهدافها وتدميرها ولا يوجد أي اهتمام جاد من قبل الحكومة، فبدلاً من رفع أداء المؤسسة وتطويرها أصبحت المؤسسة تعمل كالمقاول نتيجة تدخل جهات عديدة في مهام وأعمال المؤسسة. فالمؤسسة العامة للطرق تعتبر اليوم من المؤسسات المتعثرة التي يتم دفع رواتب موظفيها وعمالها من وزارة المالية».

استطلاع/رياض شرف

المؤسسة العامة للطرق والجسور التي أوكلت إليها قبل عام 1990م مهام القيام بالدراسات والتصاميم والمسوحات لإصلاح وتأهيل وإعادة تأهيل الطرق وكميات الكلفة والإشراف على المشاريع، وكانت ناجحة في أداء أعمالها. إلا أنها بعد عام 1990م ولكونها من المرافق والمؤسسات الجنوبية الناجحة ضربت وامتدت إليها أيادي النهب والتدمير، وتم سحب البساط منها بعمل ممنهج ومدير، كما تعرضت بعض آلياتها وممتلكاتها أثناء الحرب الغاشمة على عدن من قبل ميليشيات الحوثيين للنهب والسرقة، إلا أن هناك كوادر وعمال وعاملات غيورون على مؤسساتهم تمكنوا من الحفاظ على ما تبقى من أصول المؤسسة لاستعادة نشاطها بالإمكانات الموجودة لتأدية أعمالها في ظل غياب الدعم الحكومي

مدير المشاريع: أسعار الديزل والدايمر وقطع الغيار.. أهم التحديات التي تواجهنا في ظل غياب الدعم

